

تحقيق

اتهامات واتهامات متبادلة حول عمليات اختلاس وسرقة أموال عامّة بين رئيس بلدية الحدت وأمين الصندوق فيها. يتهم الأول الثاني باختلاس 548 مليون ليرة، فيرد الثاني باتهام الأول بأنه ونجله وأعضاء آخرين في المجلس صرفوا مئات الملايين من صندوق البلدية. هذه الاتهامات المتبادلة أعادت إلى الواجهة ملف الفساد المفتوح في هذه البلدية منذ أكثر من عامين، والذي كان موضوع شكوى أمام النيابة العامّة الماليّة التمييزيّة. يومها تضمّن تقرير الخبير شبهات حول هدر الأموال العامّة، إلا أن الشكوى حُفظت!

اتهامات متبادلة بالاختلاس والقضاء يتفرّج

أموال بلدية الحدت سائبة



حفظت دعوى الاختلاس ضد بلدية الحدت رغم وجود مخالفات مالية مثبتة بتقرير الخبير (مروان طحطم)

فيضان عقيقي

تعترف بلدية الحدت بوجود عمليّات اختلاس أموال عامّة من صندوقها. المبلغ الذي كُشف عنه هو بقيمة 548 مليون ليرة، وثقت البلدية العمليّة بإبذار أرسلته، عبر محاميهما ربيع الخوري، في 8 آب الماضي، إلى أمين الصندوق في البلدية، أنطوان يزبك، تحمّله فيه مسؤوليّة هذا النقص، وتطالبه بـ«إعادة كامل المبالغ والأموال المختلسة، خلال مهلة أسبوع من تاريخ تبليغ الإنذار، وإيداعها صندوق البلدية، تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونيّة كافة، الجزائيّة والمدنيّة والوظيفيّة».

ردّ يزبك على الإنذار الموجه له، فأشار إلى عمليّات اختلاس وهدر أموال عامّة مستمرة منذ سنوات، تقدّر قيمتها بمئات ملايين الليرات، حصلت في عهد رئيس البلدية جورج عون، معتبراً في كتاب الرد على الإنذار الموجه إليه أن اتهامه بالاختلاس هو «تلفيفات لتغطية الأعمال الشائنة، من سرقة أموال

جورج عون: كل الاتهامات التي تساق ضدي سببها الكيديّة والسياسة

البلديّة، والتي كان يقوم بها أعضاء في البلديّة، في شكل متواصل، وبأمر من رئيس البلدية شخصياً، عن طريق سحب أموال من الصندوق من دون أي مستندات، إضافة إلى تسطير فواتير وهميّة، وكلها بغرض سرقة أموال البلديّة».

اكتشاف الاختلاسات

تعود القضية إلى مطلع العام الحالي، ففي 2017/1/24 اضطر يزبك إلى التغيّب بداعي الاستشفاء، فتمّ الدخول إلى مكتبه، وأجريت جردة ماليّة، كشفت عن وجود نقص في الصندوق بقيمة 547,8 مليون ليرة. يقول عضو المجلس البلدي جورج حداد (وهو أحد المشاركين في الجردة) أن «البلديّة عينت أمين صندوق مؤقتاً بديلاً لتسيير المرفق العام، فاكتشف وجود نقص في الصندوق، فتواصلنا مع زوجته وابنه لإعادة المبلغ، من دون نتيجة، وهو ما أدّى إلى إنذار يزبك في 8 آب الماضي، بوجوب ردّ المبلغ إلى صندوق البلدية، قبل أن يتم رفع دعوى جزائيّة ضده أمام النيابة العامّة الماليّة».

يرد يزبك بأن ما حصل هو «تركيبية لتغطية ما يقوم به كل من رئيس البلدية جورج عون، وأعضاء المجلس البلدي ج. ح. وز. ص. وف. د. من عمليّات مستمرة لسرقة الأموال البلدية، وتغطيتها بفواتير وهميّة، بعدما علموا أن بحوزتي كل المستندات التي تدينهم، فحنّ أجرينا جردة على أموال البلدية في نهاية عام 2016 مع المحاسب مارون كرم، وكانت الحسابات صحيحة وتمّ إبلاغها إلى المراقب المالي ورئيس البلدية، علماً بأن هذه الجردة المزعومة غير

قانونيّة لأنها تمت بغيابي ومن دون وجود أي شخص من قبلي، ومن دون إذن من المحافظة أو وزارة الداخلية».

شاهد زورا

تعود الاتهامات بسرقة الأموال العامّة وهدرها في بلدية الحدت إلى عام 2015، وهناك دعوى قضائيّة ضدّ البلدية أمام النيابة العامّة الماليّة، حفظها النائب العامّ المالي، القاضي علي إبراهيم، بناءً على شهادة أمين الصندوق نفسه التي أتت لمصلحة البلدية حينها.

يقول يزبك «أنا أعلم بكلّ السرقات التي يقومون بها منذ سنوات، وتحديداً منذ عام 2011، والتي كانت موضع شكوى قضائيّة قُدّمتها روجيه مع وهو عضو سابق في البلدية، يومها أجبرت على تقديم شهادات كاذبة، فأنا كنت مُجبّراً على تنفيذ كل طلبات رئيس البلدية وكذلك قرارات الدفع الصادرة عنه، لأنني عبد مأمور، ولأنهم كانوا يهددونني بطردي من عملي. وإذا كنت مختلساً، فلماذا سكتوا عني طوال هذه

الفترة؟». ويشير يزبك إلى أن «هناك مئات الملايين المسحوبة من صندوق البلدية منذ ست سنوات، لقاء تنفيذ أعمال وجلب أغراض وهميّة، لا تقل الواحدة منها عن 30 مليون ليرة، وهذه المعلومات ساعرضها كلّها أمام النيابة العامّة الماليّة، من زينة عيد الميلاد، إلى دفع أجور عمّال لم يعملوا لمصلحة البلدية، وصولاً إلى فواتير تغيير دواليب سيارات البلدية التي تصدر كل عشرة أيام، والأموال التي يطلبها الرئيس شخصياً من الصندوق، وفواتير التعهدات، وغيرها...».

يقول رئيس بلدية الحدت جورج عون إن «كل الاتهامات التي تساق بحقي سببها الكيديّة والسياسة، ويخوضها عضو سابق في البلدية وأحزاب مناوئة لخطى السياسي». ويضيف عون «الحقيقة أننا حاولنا مراعاة ظروف أمين الصندوق أنطوان يزبك الصحيّة، وتواصلنا مع عائلته مراراً لإعادة الأموال العامّة إلى الصندوق البلدي، فوقع ابنه على شيك لمصلحة البلدية، كما أجرت

زوجته وكالة قانونيّة بأموالها لمصلحة البلدية أيضاً، كضمانة لحين إرجاع المبلغ كاملاً. لكنهم عمدوا لاحقاً إلى التنصل من إعادة هذه المبالغ، فلجاننا إلى السبل القانونيّة والقضاء كوننا مؤتمنين على المال العام في الحدت. وهناك ملف كامل قدّم إلى القضاء مرفق بكلّ المستندات التي يحتاج إليها للقيام بتحقيقاته كاملة».

تقرير الخبرة: الهدر ثابت

في الواقع، تعيد هذه الواقعة التذكير بملفات الفساد في بلدية الحدت التي أثيرت في عام 2015، والتي اتهمت رئيس البلدية جورج عون باختلاس أموال عامّة، قدرّت وقتها بنحو 600 مليون ليرة أي ما يقارب 10% من قيمة الموازنة السنويّة للبلدية، فضلاً عن القيام بعمليّات تزوير، كانت موضوع شكوى قُدّمتها عضو مجلس البلدية السابق روجيه مع لدى النيابة العامّة الماليّة التمييزيّة. وهي بحسب مع «تضمّن ستة ملفات تتعلق بإقامة حفلات وهميّة للمسنين، أعمال

تعهدات وهميّة تقوم بها مؤسسة القهوجي، صفقة شراء زينة الميلاد من شركة أياثيان بفواتير مضخّمة وغير مسجّلة، صفقة شراء أدوات كهربائيّة من مؤسسة مطر، وتقديم عروض وأسعار وهميّة بموجب ملفات إداريّة غير مستوفية الشروط».

بحسب تقرير الخبير داني بو هدير، الذي عينته حينها النيابة العامّة الماليّة للتدقيق بكلّ الوقائع الماليّة والمخالفات المذكورة في متن الشكوى، والإشارة إلى كل هدر أو اختلاس للمال العام، وبيان كيفية حصول هذه الأعمال، وبيان القائمين بها والمستفيدين منها. يشير التقرير في خلاصته إلى وجود مخالفات إداريّة وماليّة وأعمال وهميّة، ورغم ذلك، قرّر النائب العامّ المالي القاضي علي إبراهيم حفظ الملف. ويتبيّن من التقرير الآتي:

1- أن بلدية الحدت لم تنفّذ حفلات لتكريم المسنين في أواخر سنة 2010 و2011، كما لا يمكن تحديد وجهة استعمال الأموال التي خصّصت لإقامتها والبالغة نحو 88,5 مليون